

صراع الرئاسات الثلاث يثير أزمة دستورية ويهدد الحكم في تونس بالشلل

طرح احتمال عدم سماح الرئيس التونسي لبعض الوزراء في التعديل الحكومي الجديد والذين حصلوا على ثقة البرلمان، بأداء اليمين أمامه، نقاشات محتدمة بين فقهاء القانون الدستوري، كونها قد تضع مؤسسات الدولة في شلل تام، وربما تزيد من تعقيد المشهد، لكنها في المقابل تكشف بوضوح أن الدستور تعترته ثغرات، مما جعله يتأرجح بين اختلالات التكييف القانوني وإشكاليات كبيرة على مستوى التنفيذ.

تونس - كان إعداد دستور 2014 بطيئا لأسباب كثيرة أغلبها يتعلق بكيفية استئثار حركة النهضة الإسلامية ومن لف لفيها في ذلك الوقت بالسلطة، ورغم أن ذلك الوضع أرغم على الأقل الخصوم السياسيين على التفاوض في ما بينهم للتوصل إلى تسويات، إلا أنه اثبت بعد ست سنوات من بداية العمل به أنه يتضمن ثغرات عميقة لا يمكن حتى تعديلها الآن، في ظل السجلات المتواصلة بين الرئاسات الثلاث.

ودخل المشهد السياسي التونسي في أعقاب منح البرلمان الثقة لوزراء اقتراحهم رئيس الحكومة هشام المشيشي في تعديل كان قد أعلن عنه منتصف الشهر الحالي، من بينهم أسماء تحوم حولها شبهات تضارب مصالح وفساد، في مضيق أزمة دستورية غير مسبوقه وطرح معه مسألة ما إذا كان ذلك سيضع الدولة أمام أزمة حكم. ويتربع التونسيون ما سيؤول إليه تلويع الرئيس قيس سعيد بعدم قبول بعض الوزراء الجسد لآداء اليمين الدستورية على سير مؤسسات الدولة، في ظل التوتر المستمر مع قصر قرطاج من جهة، والبرلمان ورئاسة الحكومة من جهة أخرى.



سلسبيل القلبي
لرئيس سلطة مقيدة
ولا يمكنه رفض أداء
الوزراء لليمين

ومنح البرلمان في جلسة عامة أولى الثلاثاء الماضي الثقة لـ11 وزيرا شملهم التعديل الحكومي، رغم اعتراض الرئيس سعيد على عدد منهم قبل يوم في اجتماع غلب عليه التوتر بمجلس الأمن القومي، بدعوى وجود شبهات فساد تحوم حولهم. وقال سعيد، استاذ القانون الدستوري المتقاعد، إن "إجراءات منح الثقة للحكومة شابها خرق للدستور وإن أداء اليمين الدستورية ليس مجرد إجراء شكلي وأنه لن يسمح لبعض الوزراء بأداء اليمين". وخلق هذا الموقف نقاشا بين خبراء القانون الدستوري، لأنها وضعية غير مسبوقه في تونس وقد تفضي إلى إرباك مؤسسات الحكم في ظرف مشحون اجتماعيا بسبب الأزمة الاقتصادية الخائفة.

وتقول سلسبيل القلبي استاذة القانون الدستوري بكلية العلوم القانونية والسياسية بالعاصمة تونس، إن للرئيس سلطة مقيدة ولا يمكن له رفض أداء الوزراء لليمين الدستورية، لأن ذلك سينجم عنه تعطيل أدائهم لمهامهم.

لكنها رأت في تصريح لوكالة الأنباء الألمانية أن السلطة المانحة للثقة هي مجلس النواب (البرلمان) ولا يملك الرئيس سلطة الاعتراض، ويشير نص الدستور في الفصل 89 إلى كلمة "يؤدي" رئيس الحكومة وأعضاؤها أمام رئيس الجمهورية اليمين" والجملة وردت في معناها بصيغة الأمر.

ومع ذلك يمكن المازق في احتمال اعتراض سعيد، ومن ثم ذهاب نواب البرلمان إلى تقديم لائحة لوم ضد الرئيس التي يؤدونها باطلا.



الدستور في حاجة إلى تعديلات عميقة



في حاجة إلى ترتيبات جديدة تدفع بعجلة التوافق

الأصعب في مسار علاقة الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي لم يأت بعد

الخلافات حول استكمال الشق السياسي من اتفاق الرياض تكشف عن بوادر صراع مرتقب

وبحسب مصدر يمني مسؤول، فإن "اتفاق الرياض" ينص على إعادة تعيين محافظين ومدراء شرطة في المحافظات الجنوبية، وذلك بالتشاور مع الرئيس وقادة المجلس الانتقالي، ويتضمن الاتفاق تعيين محافظين من الانتقالي في عدن وشبوة مقابل تعيين محافظين من اختيار الرئيس هادي لسقطرى ولحج. وتعتبر المصادر أن قائمة الخلافات قد تأخذ منحى آخر مع تفاقم حالة انعدام الثقة بين الأطراف الموقعة على اتفاق الرياض، وتعتبر تنفيذ النقاط الإشكالية في الشق السياسي، إضافة إلى عمل أطراف موالية للإخوان وقطر على تعميق الخلافات والدفع باتجاه صراع عسكري.

انهيار اقتصادي

يؤكد مراقبون يمنيون أن الوضع الاقتصادي واستمرار انهيار في صرف الريال أمام الدولار الأمريكي، وصلا إلى مرحلة خطيرة للغاية وذلك بالتزامن مع تدهور الخدمات العامة وفي مقدمتها التيار الكهربائي، بالرغم من عودة الحكومة إلى عدن بعد تاديبتها اليمن الدستورية في السادس والعشرين من ديسمبر الماضي. ويعتبر مراقبون أن معالجة الوضع الاقتصادي والخدشي في المحافظات المحررة كان في طليعة الأسباب التي أجبرت الأطراف اليمنية على التوقيع على اتفاق الرياض خوفا من تحل مسؤولية تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية والانتقالي.

وانعش تشكيل حكومة المناصفة بين الشمال والجنوب التي تكونت من 24 وزيرا، من أمال الشارع اليمني في توحيد الجهود لمواجهة جماعة الحوثي، المدعومة من إيران، ومعالجة الأزمة الاقتصادية الخائفة، جراء انهيار الريال أمام العملات الأجنبية.

لكن معظم المواطنين اليمنيين يخشون الآن من أن يؤدي التصعيد الراهن بين الشرعية والمجلس الانتقالي إلى انهيار التقدم المحرز في تنفيذ "اتفاق الرياض"، وعودة العلاقة بين الطرفين إلى المربع صفر. ويؤكد خبراء في الشأن اليمني أن الأصعب في مسار العلاقات بين الحكومة والانتقالي لم يأت بعد، حيث تنتظر قائمة طويلة من الاستحقاقات اتفاق الرياض يجب تنفيذها على الأرض، وخصوصا ما يتعلق بالشق العسكري والأمني وإعادة انتشار القوات ودمجها وتعيين قيادات أمنية في المحافظات الجنوبية.

بالنقط والغاز. ووفقا لمصادر سياسية يمنية، يطالب المجلس الانتقالي بتعيين أحد مرشحيه محافظا بموجب التفاهات في "اتفاق الرياض"، في الوقت الذي يعتبر الإخوان المحافظة أحد معانهم الرئيسية التي يرفضون التنازل عنها. وأشارت المصادر إلى تردد الرئاسة اليمنية في إصدار إقالة المحافظ الحالي محمد بن عدو الذي ينتمي إلى الإخوان، عقب زيارة قام بها للعاصمة السعودية الرياض التقى خلالها بالرئيس اليمني الذي نقلت مصادر إعلامية تمسك الرئيس به وإشادته بمشروع ميناء قنا في شبوة، الذي أثرت حوله العديد من الخلافات، نتيجة اعتبار الانتقالي الميناء غير شرعي، ولم يتم إقراره عن طريق وزارة النقل التي يتولى حقيبتها أحد أعضاء المجلس.

وتؤكد مراقبون يمنيون أن الوضع الاقتصادي واستمرار انهيار في صرف الريال أمام الدولار الأمريكي، وصلا إلى مرحلة خطيرة للغاية وذلك بالتزامن مع تدهور الخدمات العامة وفي مقدمتها التيار الكهربائي، بالرغم من عودة الحكومة إلى عدن بعد تاديبتها اليمن الدستورية في السادس والعشرين من ديسمبر الماضي. ويعتبر مراقبون أن معالجة الوضع الاقتصادي والخدشي في المحافظات المحررة كان في طليعة الأسباب التي أجبرت الأطراف اليمنية على التوقيع على اتفاق الرياض خوفا من تحل مسؤولية تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية والانتقالي.

وانعش تشكيل حكومة المناصفة بين الشمال والجنوب التي تكونت من 24 وزيرا، من أمال الشارع اليمني في توحيد الجهود لمواجهة جماعة الحوثي، المدعومة من إيران، ومعالجة الأزمة الاقتصادية الخائفة، جراء انهيار الريال أمام العملات الأجنبية.

لكن معظم المواطنين اليمنيين يخشون الآن من أن يؤدي التصعيد الراهن بين الشرعية والمجلس الانتقالي إلى انهيار التقدم المحرز في تنفيذ "اتفاق الرياض"، وعودة العلاقة بين الطرفين إلى المربع صفر. ويؤكد خبراء في الشأن اليمني أن الأصعب في مسار العلاقات بين الحكومة والانتقالي لم يأت بعد، حيث تنتظر قائمة طويلة من الاستحقاقات اتفاق الرياض يجب تنفيذها على الأرض، وخصوصا ما يتعلق بالشق العسكري والأمني وإعادة انتشار القوات ودمجها وتعيين قيادات أمنية في المحافظات الجنوبية.

تكشف حقيقة الوقائع المتعلقة بالأزمة بين الحكومة اليمنية الشرعية والمجلس الانتقالي عن أن تطبيق "اتفاق الرياض" يبدو أمرا شبه مستحيل. فتسارع التطورات على الساحة يشي بأن الشقاق بين الطرفين قد يدب في أي لحظة لأن الخلافات المتصاعدة حول استكمال الشق السياسي يكشف عن بوادر صراع مرتقب. لكن المراقبين يرون أن الأصعب في مسار العلاقة لم يأت بعد، حيث تنتظرهما قائمة طويلة من الاستحقاقات وخصوصا ما يتعلق بالجانب العسكري والأمني.

ويعتقد عياض بن عاشور عميد كلية العلوم القانونية من الأزمة الحالية قد تؤدي إلى اعتماد نظرية "الإجراءات المستحيلة" حتى لا يتم تعطيل سير الدولة. وبحسب هذه النظرية، يمكن لرئيس الحكومة إصدار إعلان يؤكد فيه رفض الرئيس دعوة الوزراء لآداء اليمين، وينتظر مهلة ثم يتم تطبيق هذه النظرية وينطلق الوزراء في أداء مهامهم دون أداء اليمين.

ويختلف هذا الرأي مع ما ذهب إليه استاذ القانون الدستوري أمين محفوظ، الذي اعتبر أن الوزراء المعينين لا يمكنهم قانونا مباشرة مهامهم، في حال رفض رئيس الجمهورية استقبالهم لآداء اليمين وتسميتهم، وتكون تبعا لذلك كل الأعمال التي يؤدونها باطلا.

ورغم نفي منصور صالح، نائب رئيس الدائرة الإعلامية في المجلس الانتقالي الجنوبي في تصريح سابق، وجود أي علاقة بين تشكيل هذه القوة وبين التوتر السياسي القائم مع الشرعية بعد اعتراض المجلس على حزمة من القرارات الرئاسية التي وصفها بالإحادية، إلا أنه أكد أن "قوات الدعم والإسناد تضطلع بدور قتالي وتتمتع بجاهزية لمواجهة أي اعتداءات قد تستهدف عدن من أي جهة كانت سواء حضود جماعة الإخوان المتوقعة من قبل الجماعات الإرهابية مثل القاعدة و داعش".

وتواصل حالة تبادل الاتهامات الإعلامية بين أطراف في الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي بالمسؤولية عن تازيم الوضع وعدم الالتزام ببند اتفاق الرياض الموقع بين الطرفين في نوفمبر 2019 برعاية السعودية. ويلعب التيار الإخواني المرتبط بالدوحة في الشرعية اليمنية دورا ملموسا في توتر العلاقة بين الحكومة والمجلس الانتقالي من خلال استمرار بعض المسؤولين في الحكومة في نهج التصعيد الإعلامي ومهاجمة المجلس



اتفاق الرياض